

التشريعي يستأنف جلساته ويناقش تقريراً حول الحصار وتداعياته وآثاره الكارثية على غزة



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة خاصة مؤخراً لمناقشة تداعيات الحصار المفروض على قطاع غزة، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة، وأكد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة أن الجلسة جاءت نتيجة عدم التزام الرئيس محمود عباس بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد وعرض الحكومة لنيل الثقة منه، مناشداً كل أحرار العالم بالعمل على استنقاذ قطاع غزة من أزماته المتكررة.

وتلا رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان تقرير لجنته حول الحصار المفروض وتداعياته على القطاع، مبيناً أن الحصار أثر بشكل كبير على القطاعات الخدماتية كافة ومنها الصحة، والاقتصاد، والشرطة والخدمات المدنية، وغيرها من القطاعات الحيوية. ولدى مداخلاتهم ومناقشتهم للتقرير أكد نواب التشريعي على تقصير حكومة التوافق في رفع الحصار عن قطاع غزة، بل ومشاركتها في تشديده من خلال ممارساتها السلبية والتمييز بين شقي الوطن، وعدم التزامها بحل أي من مشكلات القطاع في مجالات الاعمار والكهرباء والموظفين والمعايير وغيرها. بينما رأى بعض النواب ضرورة ملحة للتخلص من الرئيس عباس لكونه يعمق ويكرس الأزمات بدلاً من العمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

5_4

أشاد بعملية الطعن بتل أبيب | د. بحري تفقد مخيمات طلائع التحرير

الفلسطيني وهو خيار المقاومة. وأشاد د. بحر بعملية الطعن التي نفذها مواطن فلسطيني من مدينة طولكرم في مدينة تل أبيب المحتلة صباح أمس الأربعاء، وأدت إلى إصابة ٢١ إسرائيلي، بينهم ٩ في حالة الخطر، مؤكداً على أن العمليات الفدائية في كل مناطق فلسطين المحتلة تأتي في إطار دفاع شعبنا عن نفسه، وهي من أساليب مقاومة الاحتلال التي كفلتها جميع القوانين الدولية.

المعارك القادمة مع الاحتلال، مؤكداً على أن خيار المقاومة هو الخيار الأقصر والوحيد لتحرير جميع أراضينا المحتلة وكذلك تحرير أسرانا البواسل من سجون الاحتلال. ولفت إلى أن طريق المفاوضات التي تنتهجه السلطة هو مضيق للوقت وفرصة للاحتلال لتهويد بقية القدس، وبناء الجدار وتمديد وتوسيع المستوطنات، داعياً السلطة لوقف المفاوضات العنيفة والرجوع لخيار الشعب

أكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة أن المعركة القادمة مع الاحتلال الإسرائيلي ستكون معركة التحرير لمدننا وقرانا التي هجرنا منها العدو.

وأشار د. بحر خلال تفقده مخيمات طلائع التحرير التي تنفذها كتائب القسام في كل محافظات القطاع، إلى أن شعبنا يقوم بإعداد جيل تحرير القدس وجيل النصر الذي سيتولى

حوارات العدد

**النائب مبارك: جماهير الضفة
ناقمة على السلطة وأجهزتها
الأمنية بسبب الاعتقال
السياسي وملاحقة
الطلبة والشرفاء**

6

**النائب الزهار: عباس منتهي
الولاية، والحمد لله موظفاً
لديه، والجغرافيا السياسية
من حولنا ضد برنامج حماس
والمقاومة**

7

**لجنة القدس والأقصى
تلتقي وزيرة المرأة
وتضعها في صورة وضع
المدينة المقدسة**

3

**المدهون: أموال
المتقاعدين ليست ملكاً
للرئاسة ولا للحكومة ولا
يجوز المساس بها**

2

التشريعي: استئناف الاتحاد الأوروبي

لقرار اخراج حماس من قائمة الارهاب

الأوروبية تنكر للديمقراطية

كفل للشعب الفلسطيني وجميع الشعوب المحتلة حول العالم حقها في المقاومة السلمية والمسلحة ضد من المحتل، وأن ما تقوم به حركات المقاومة الفلسطينية هو دفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، على عكس ما يقوم به الاحتلال من جرائم العقاب الجماعي وقتل المدنيين، وارتكاب مجازر إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني. وطالب بحر الاتحاد الأوروبي بإدراج نتنياهو والأحزاب الإسرائيلية المتطرفة ومجرمي الحرب الصهيونية على قائمة الإرهاب وملاحقتهم دولياً، بدلاً من مصادرة حق الشعب الفلسطيني وحركاته المتحررة في المقاومة واتهامها بالإرهاب.

أكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أن استئناف الاتحاد الأوروبي لقرار المحكمة الأوروبية بإخراج حماس من قائمة الإرهاب الأوروبية تنكر للديمقراطية الفلسطينية ولنتائج الانتخابات والرقابة الدولية عليها. واعتبر بحر في تصريح صحفي صدر عن المكتب الإعلامي لمجلس التشريعي مؤخراً، قرار الاستئناف بمثابة ضوء أخضر للاحتلال لارتكاب مزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، مطالباً الاتحاد الأوروبي بالإنصات لصوت العدالة الذي صدر عن المحكمة الأوروبية، بدلاً من الاستجابة لضغوطات صهيونية. وأكد بحر أن القانون الدولي

د. بحر: قرار محكمة الجنايات

الدولية خطوة أولى نحو إدانة الاحتلال



أكد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أن قيام المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية السيدة/ فاتو بنسودا بالبداية في التحقيقات الأولية حول جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء شعبنا هو خطوة قانونية في الاتجاه الصحيح نحو إدانة الاحتلال، وإشارة واضحة إلى المجرمين الصهاينة مفادها أن الجنود والقادة العسكريين والسياسيين ليس باستطاعتهم الاختباء خلف المؤسسات الحكومية والأمنية الإسرائيلية، وأنهم لن يفروا من المحاكمة كمجرمي حرب.

ولفت د. بحر في تصريح صحفي صادر عن المكتب الإعلامي بالمجلس التشريعي مؤخراً إلى أن قرار محكمة الجنايات الدولية نجاح لجهود العمل البرلماني الدولي في إدانة الاحتلال، مبيناً أن التصريحات المتوترة الصادرة عن القيادات السياسية والعسكرية الصهيونية دليل على أن المجرمين الصهاينة أصبحوا بعد انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية أقرب إلى أبواب المحكمة من أي وقت مضى.

بدايتها في المحكمة الأوروبية العامة ومن ثم محكمة الجنائية الدولية، وهناك خطوات قانونية قادمة من أجل ملاحقة الاحتلال وقياداته وصولاً إلى تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. يشار إلى أن بدأ التحقيقات الأولية لدى المحكمة الجنائية الدولية دلالة على أن الكيان الصهيوني لم يعد فوق القانون، وإنما هو خاضع لأحكام وقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، ولميثاق روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. وأكد بحر لأبناء شعبنا وأسرانا البواسل ومن فقدوا أبنائهم ومن هدمت بيوتهم أن المجلس التشريعي سوف يعمل على دعم قضيتهم بالتعاون مع جهات الاختصاص أمام المحافل الدولية، ولدى المحاكم المختصة وخاصة المحكمة الجنائية الدولية، ونقول لهم بأن جهود المجلس التشريعي مستمرة في النضال القانوني من أجل تحقيق آمال أبناء شعبنا في نيل الحرية والاستقلال ومعاقبة كل من ارتكب الجرائم بحقهم.

وأكد أن المجلس التشريعي الفلسطيني بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان يتابع عن كثب التطورات الخاصة في هذا الموضوع.

ولفت إلى أن اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي الفلسطيني تم تكليفها بمتابعة هذا الموضوع على أن تبذل الجهود القانونية المطلوبة من أجل إدارة المعركة القانونية التي كانت

المدهون: توقف السلطة عن دفع

المستحقات التقاعدية مخالفة للدستور



وشدد على أن تصرفات الرئاسة وحكومة الحمد لله بهذه الأموال بأي شكل من الأشكال وحتى إن كان على شكل رواتب منحت للموظفين المستنكفين فهذا يشكل سوء إدارة للمال العام وتكون الرئاسة والحكومة مسائلة قانونياً وجزائياً عما يترتب على هذا التصرف الذي يخالف أحكام القانون الأساسي، وقانون أحكام التقاعد العام، ويشكل مخالفة واضحة لكافة أعراف ومواثيق حقوق المتقاعدين.

وناشد المجلس التشريعي بضرورة تشكيل لجنة خاصة لدراسة عمليات الإيرادات والنفقات لدى حكومة الحمد لله من أجل وضع المواطن الفلسطيني في حقيقة ما يجري من تصرفات مالية غير مدروسة يترتب عليها أعباء مالية على الأجيال القادمة قد لا يكون بوسع هذه الأجيال تسديد القروض التي تأخذها حكومة الحمد لله من أكثر من مصدر وكان آخرها القرض من البنك العربي والاقتراض من هيئة التقاعد العام.

وحذر أمين عام المجلس التشريعي من استمرار حكومة الحمد لله بالإففاق دون إقرار موازنة ودون رقابة من المجلس التشريعي، مما يدفعها بأن تعتدي على جميع الصناديق الخاصة بأسر الشهداء والنفقة وأموال الأيتام وغير ذلك من

حذر أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون من توقف الرئاسة والحكومة الفلسطينية عن دفع المستحقات التقاعدية لهيئة التقاعد العام أو الاقتراض من أموال هيئة التقاعد العام، مؤكداً أن هذه الخطوة مخالفة لأحكام القانون الأساسي، وقانون أحكام التقاعد العام، ومخالفة لكافة أعراف ومواثيق حقوق المتقاعدين في كافة دول العالم. وأشار المدهون في تصريح "للبرلمان" إلى أن عمل أي حكومة بدون رقابة من قبل المجلس التشريعي يفتح المجال للفساد المالي والسياسي والإداري في العمل الحكومي، وقال "إن تجرؤ حكومة عباس على استقراض أموال هيئة التقاعد العام به مساس بأرزاق هذه الفئة من الناس التي ليس لها أي دخل مادي إلا هذا الراتب البسيط الذي يتقاضاه الموظف بعد أن بلغ من العمر سن التقاعد".

وأكد المدهون أن الاعتماد على هذه الأموال قد يتسبب في كثير من المخاطر على هذه الفئة، فلا يجوز الاقتراض أو المساس بأموال هيئة التقاعد العام حتى نحافظ على المتقاعدين من أبناء شعبنا وهم الذين أمضوا سنوات أعمارهم في الوظيفة العامة حتى يحصلوا على هذا المبلغ الذي بالكاد يكفي لإشباع الحاجيات الأساسية لأسرهم وأبناءهم.

النائب الأشقر: الكيان دولة

مارقة ويسعى لترميم وجهه القبيح



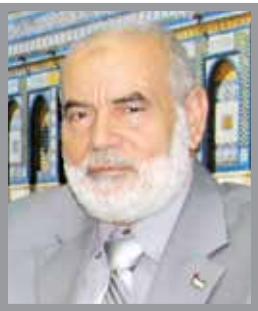
قال النائب إسماعيل الأشقر أن الاحتلال الصهيوني هو بمثابة دولة إرهاب مارقة لن تدوم طويلاً، مشيراً لأنهم دائماً يسعون لافتحال المشاكل والأزمات في المنطقة، وأضاف الأشقر في تصريح خاص "للبرلمان" أن ما قام به جيش الاحتلال من اغتيال لقيادات حزب الله في سوريا يدل على أن هذا العدو يريد أن يصدر أزماته الداخلية لبعض دول الجوار.

ونوه الأشقر لأن قادة الكيان يسعون دائماً للاستفادة من الأحداث الإقليمية بغية ترميم الوجه القبيح للاحتلال البغيض، لافتاً لأن لعبة الانتخابات العامة في الكيان الصهيوني دائماً يكون لها تداعياتها السلبية على المنطقة، لافتاً لأن عملية اغتيال قيادات الحزب مؤخراً تأتي في هذا الإطار.

مشيراً لأن المقاومة الفلسطينية قد تمكنت من إلحاق الهزيمة النكراء بالاحتلال في قطاع غزة أثناء العدوان الأخير، بالتالي بات الاحتلال يبحث له عن مخرج يثبت من خلاله قدرته على ترميم أوضاعه، واستعادة قوة الردع في المنطقة.

ودان الأشقر العملية الصهيونية ضد قيادات حزب الله واصفاً إيها بالعملية الجبانة، ومطالباً بضرورة الرد عليها بكل قوة بغية لجم الإرهاب الصهيوني، موضحاً بأن الكيان هو عبارة عن دولة عدوانية تعتاش على المشاكل والحروب، وتراهن على أن تكون المنطقة غير مستقرة. مرجحاً أن تكون هناك ردة فعل واضحة من قبل حزب الله ضد العدو الصهيوني، منوهاً لأن حزب الله هو من يقرر شكل ومكان الرد القادم.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

سنمارس أعمالنا البرلمانية بكل ثقة واقتدار

لن نكلّ أو نملّ في سبيل العمل على رفع المعاناة عن شعبنا الفلسطيني وتحمل مسئوليّاتنا الوطنية إزاء شعبنا ووطننا وقضيتنا، ولن يضرنا أو يفت في عضدنا استنكاف السيد/ محمود عباس وحركة فتح عن أداء واجباتهم وتحمل مسئوليّاتهم وإدارتهم الظاهر لما يواجه غزة وأهلها الصامدين من آلام ومشقات تستعصي على الوصف، وما يترتب بها من هتن ومخاطر وتحديات.

لم يعد في وسعنا المزيد من الانتظار ونحن نرى المعاناة تنبش أظفارها ومخالبها في رقاب أبناء شعبنا الذين هُدم الحصار وتآمر أبناء جلدتهم عليهم، فما كان منا في رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني إلا أن أعلنّا عن استئناف جلسات وأعمال المجلس، وأتبعنا ذلك بعقد جلسة حول الحصار وتداعياته الكارثية على شعبنا، وسنمارس أعمالنا وواجباتنا البرلمانية بكل ثقة واقتدار خلال المرحلة القادمة حسب القانون، وكلنا أمل أن تلتحق بنا بقية الكتل والقوائم البرلمانية، حرصاً على نزع فتيل التوتر والشحناء والبغضاء الداخلية انطلاقاً من الدور المحوري الذي يضطلع به المجلس التشريعي في إرساء أصول العمل الوطني وتكريس قواعد السلم الأهلي وتحقيق الوثام المجتمعي وإشاعة قيم المحبة والتسامح والوفاق بين أبناء شعبنا.

لكن أكثر ما ألمنا وبعت القلق في نفوسنا تمثل في إنقلاب القيم والمواقف والمفاهيم لدى السيد/ عباس وقيادة حركة فتح، واستسهالهم لتي عنق النصوص القانونية ذات العلاقة بعمل المجلس التشريعي، واستمرارهم تجاهل تطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية التي أبرمت في القاهرة عام ٢٠١١، والدوحة عام ٢٠١٢، وغزة عام ٢٠١٤، وإصرارهم على ممارسة الانتقائية الفجة التي تحملهم على اختزال كل ملفات المصالحة في جزء محدود من عمل الحكومة التوافقية بعيداً عن إعمال مقتضيات الشراكة الوطنية أو تنفيذ كافة ملفات المصالحة التي جرى التوقيع على تطبيقها رزمة واحدة.

وكنوع من التوضيح وشرح الموقف فقد أرسلت رئاسة المجلس التشريعي رسائل مهمة إلى كافة رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، تولت شرح مبررات استئناف عمل المجلس التشريعي مؤخراً في ظل إخلال السيد/ عباس بالتفاهات الوطنية، وعدم عرض حكومة التوافق الوطني على المجلس التشريعي لنيل الثقة حسب الأصول القانونية والدستورية، وتنصّل السيد/عباس وحكومة/ رامي الحمد لله عن مسئوليّاتهم تجاه غزة وأهلها الصامدين وإخلالهم بواجباتهم الوطنية تجاه رفع المعاناة ومواجهة الحصار وإعادة الإعمار.

بل إن السيد/عباس وحكومة الحمد لله جاؤوا ببهتان عظيم وجريمة منكرة حين أخذوا على عاتقهم فصل وتسريح عشرات الآلاف من الموظفين التابعين لحكومة غزة السابقة مع ما يعنيه ذلك من تشريد لعائلاتهم وتركهم فريسة الجوع والمعاونة تحت مسمى مكافأة نهاية خدمة الذي يتم تسويقه زوراً وبهتاناً دون أي اعتبار للتضحيات الكبرى التي قدمها الموظفون طيلة الأعوام الثمانية الماضية التي تلت استنكاف الموظفين التابعين لحكومة رام الله وتوقفهم عن ممارسة واجباتهم وتقديم خدماتهم لأبناء شعبهم.

ومازاد الطين بلة أن السيد/عباس لم يكتف بالعمل ضمن نطاق التآزيم الداخلي بل جاوز ذلك للعمل على التآزيم الخارجي عبر تحريض الأتقاء في مصر على قطاع غزة وحركة حماس، وهو ماكشف عنه مصادر ووسائل إعلام مصرية مقربة من الدوائر الرسمية حين كشفت قيام السيد/ عباس بتحريض الرئيس المصري على إتيان مزيد من الخطوات لتضييق الخناق على حركة حماس وإجبارها على الاستسلام ورفع الراية البيضاء وتقديم سلاحها على طبق من ذهب حسب مخططات الأعداء والمتآمرين.

ورغم ذلك فإننا نرى أن توقيع السلطة على ميثاق روما الذي سمح بانضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية خطوة ضرورية في الاتجاه الصحيح وإن كانت متأخرة، رغم انفراد السيد/ عباس بالقرار بعيداً عن التوافق الوطني والاستشارة السياسية والقانونية لمؤسسات وسلطات النظام السياسي الفلسطيني، وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني الذي ينبغي أخذ مصادقته الرسمية على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ولئن كانت تجاربنا مع السلطة وعلى رأسها السيد/عباس لا تبشر بخير في مختلف المواطن والقضايا، فإننا نأمل أن يمضي السيد/عباس في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة ألا يترجع عنها تحسّث ثقل وطأة الضغوط الصهيونية والأمريكية خلال المرحلة القادمة.

إننا في رئاسة المجلس التشريعي نطلق نداءً وطنياً خالصاً للسيد/ محمود عباس بضرورة مراجعة مواقفه وسياساته الوطنية والعمل الفوري على اتخاذ كل ما يلزم لتوحيد الصف الفلسطيني الداخلي وتطبيق اتفاقات المصالحة الوطنية وإعطاء الضوء الأخضر لحكومة التوافق الوطني برئاسة الحمد لله بالشروع في أداء واجباتها وتقديم خدماتها لأهالي القطاع واعتماد موظفي غزة السابقة كموظفين رسميين حسب القوانين الفلسطينية والشروع في مسيرة إعادة الإعمار دون أي تأخير.

وعلى أي حال فإننا في المجلس التشريعي سوف نظل رعاة لمصالح شعبنا، وسنستمر في أداء واجباتنا البرلمانية وعقد جلسات المجلس التشريعي في محاولة لتخفيف المعاناة عن أبناء شعبنا قدر الإمكان، ومنعاً لأي محاولة مشبوهة لتصفية قضيتنا الوطنية في ظل المحن والتحديات الراهنة.

«وَاللّٰهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»

لجنة القدس والأقصى تلتقي وزيرة شؤون المرأة



والتي يرأس النائب أبو حلبية فرعها في غزة. بدورها أكدت الوزيرة ميساء الأغا، أن القدس فسي قلوب وعقول كل الفلسطينيين، وهي القضية المركزية التي يجمع عليها كل العرب والمسلمين، مؤكدة أنها سوف تضع قضية القدس من ضمن أهم أولويات الوزارة وسوف تقوم بتفعيل وحدة القدس في الوزارة لتعزيز ودعم صمود أهلنا في مدينة القدس المحتلة.

اجتماع دوري

وفي إطار آخر عقدت اللجنة اجتماعها الدوري في مقر المجلس التشريعي لمناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها ومن أهمها الوضع الراهن في مدينة القدس في ظل تردي الوضع الإنساني فيها نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد الأقصى، ومناقشة تقرير لجنة القدس والأقصى حول الانتهاكات الصهيونية في مدينة القدس المحتلة خلال عام ٢٠١٤، وأيضاً مناقشة خطة اللجنة لعام ٢٠١٥م.

وشرح النائب أبو حلبية خلال الاجتماع بعض الجرائم والانتهاكات الصهيونية بحق مدينة القدس، منوهاً لأن الأوضاع بالقدس صعبة للغاية في ظل استمرار زيادة وتيرة

التقت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي بوزيرة شؤون المرأة في حكومة التوافق ميساء الأغا صباح أمس بمقر الوزارة، وشارك بوفد اللجنة مقررها النائب أحمد أبو حلبية، والنائب خميس النجار.

وكان في استقبال اللجنة الوزيرة ووكيل الوزارة أميرة هارون وعدد من المدراء، وثلّمت وزيرة المرأة جهود لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي في متابعة شؤون كل ما يخص مدينة القدس المحتلة.

وتناقش النواب مع الوزيرة عدد من القضايا الهامة والخاصة بمدينة القدس المحتلة، وسبيل دعم أهلها المرابطين، إضافة للحديث حول مجمل الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية بمدينة القدس المحتلة، والمحاولات الصهيونية المستميتة في التهويد الكامل للمدينة المقدسة وطرده أهلها المقدسين، وأيضاً تطرق النقاش للمحاولات الصهيونية المتكررة لتهويد المسجد الأقصى المبارك.

وأطلع النائب الدكتور أحمد أبو حلبية وزيرة المرأة على جهود ونشاطات لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي الداعمة لأهل القدس، ونشاطات مؤسسة القدس الدولية

المقاومة تعمل وفق قواعد القانون الدولي وبعيدة عن المقاضاة

المدهون: فلسطين قدمت للجنايات الدولية

مستندات كافية للبدء بتحقيقات تدين الاحتلال

خطوة في الاتجاه الصحيح وفاتحة خبر في البدء في التحقيقات الجنائية، وتابع: "نحن نؤكد أن ما هو معروف من أوراق على مستوى الاستيطان والجدار والحروب على قطاع غزة سوف ينتج عنها قناعة لدى المدعية العامة للبدء بالتحقيق وبالسرية الممكنة".

ومضى يقول: "خطوة المدعية العامة خطوة سليمة وقانونية ووفق قواعد ميثاق روما الأساسي وهي بداية لمشوار التحقيقات". وأكد المدهون أن ما لدى المحكمة من أوراق هي توصيفات لجرائم حرب وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها الاحتلال وتابع: "لدينا أسماء من ارتكب الجرائم ولدينا أوراق ثبوتية لإدانة قادة الاحتلال بما فيها رئيس وزراء ورئيس دفاعهم، وكل من شارك في الحرب على غزة عام ٢٠١٤".

ولفت إلى أن القبول المبدئي لطلب الانضمام

لميثاق روما يؤهل فلسطين للتحقيق في الجرائم السابقة وهذا مسموح في إجراءات المحكمة، وميثاق روما، مشدداً على أن الجرائم لا تسقط بالتقادم، ملتمفاً إلى أن شعبنا سيقاضي الاحتلال في كافة جرائمه التي ارتكبتها حتى قبل الانضمام لاتفاق روما.

وأكد أن مقاضاة الاحتلال وفق ميثاق روما لن يؤثر على المقاومة وقادتها، موضحاً أن المقاومة تتمتع بأكثر من ضمانة لعدم المقاضاة أولها حق الشعوب المحتلة في القانون الدولي، وحتى يتم مقاضاة المقاومة لا بد أن ينضم الاحتلال للمحكمة وهذا من المستحيل، مؤكداً أن المقاومة الفلسطينية لم ترتكب جرائم وستكون بعيدة عن المقاضاة وما تقوم به عبارة عن دفاع عن النفس وهذا مقبول في المبادئ الدولية.

أكد أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون أن ما تقوم به محكمة الجنايات الدولية يأتي في إطار الدراسة المبدئية للحالة الفلسطينية وما ارتكب من جرائم بحق شعبنا، ولا تعتبر وفق مفاهيم المحكمة وأنظمتها الداخلية بدءاً للتحقيق، إنما خطوة لأجل دراسة ما قدم من مستندات وفحصها من حيث كفايتها للبدء بالتحقيقات أو غير ذلك.

ورحب المدهون في تصريح خاص "للبرلمان" بقرار المدعية العامة لمحكمة الجنايات بفتح تحقيق أولي حول جرائم حرب ارتكبتها دولة العدو عند عدوانها على قطاع غزة الصيف الماضي، معتبراً أن ما قدم من أوراق للمحكمة الجنائية الدولية سواء على المستوى الرسمي أو منظمات المجتمع المدني كافٍ من أجل البدء في التحقيق.

ولفت إلى أن ما قامت به المدعية العامة هي

في إطار جلسة خاصة عقدها المجلس التشريعي لمناقشة تقرير اللجنة

د. بحر: الجلسة جاءت نتيجة عدم التزام الرئيس محمود عباس

النواب: عباس منتهي الولاية، والحكومة فاشلة وإن لم تقم بواجباتها تجاه القطاع فعليها الرحيل



النواب الاحتلال واعوانه مسئولية حصار القطاع، داعين الحكومة للعمل في القطاع كما الضفة دون تمييز، وسرعة إيجاد حلول إبداعية لأزمات القطاع، قبل أن تفكر الفصائل في إنشاء هيئة وطنية مستقلة لإدارة القطاع.

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني الأربعاء 14 يناير الجاري جلسة خاصة لمناقشة تقرير اللجنة الاقتصادية بالمجلس حول الآثار والتداعيات التي يعانيها قطاع غزة جراء الحصار المفروض عليه منذ سنوات عديدة، ولدى مناقشتهم للتقرير حمل

التوصيات

وطالب عدوان في توصيات تقرير لجنته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان القيام بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لرفع الحصار، كما طالب السلطات المصرية بفتح معبر رفح، داعياً قيادة السلطة لاستخدام علاقاتها مع المجتمع الدولي لرفع الحصار والمساعدة في إعادة الإعمار.

موصياً بتشكيل لجنة برلمانية برئاسة رئيس اللجنة القانونية

وعضوية كل من رؤساء اللجان المختصة الأخرى (الاقتصادية- السياسة- والأمن والحكم المحلي)، وذلك لمتابعة ملف الحصار مع فريق مستقل من الخبراء الدوليين.

مشدداً على ضرورة مواصلة التحقيق في ملف الفساد الخاص بالشركات الاحتكارية، وخاصة شركة توليد الكهرباء الفلسطينية، وشركة جوال والاتصالات وغيرها، كما أوصى التقرير بمتابعة ومحاسبة كل من شارك ويشارك في حصار قطاع غزة من المسؤولين المنسقين أمنياً مع الاحتلال الصهيوني، بالإضافة لضرورة الإسراع في التوجه لمحكمة الجنايات الدولية لرفع الحصار عن قطاع غزة، مناشداً منظمات حقوق الإنسان في الوطن والخارج وأحرار العالم للعمل على ملاحقة قادة الاحتلال قضائياً عن جرائمهم وخاصة جريمة الحصار.

داعياً برلمانات العالم إلى الضغط على حكوماتهم لنجدة الشعب الفلسطيني وتقديم يد العون له والعمل على رفع الحصار الجائر عنه، كما دعا الدول الغربية إلى تطبيق مبادئ العدل والمساواة، ومعاملة الشعوب معاملة منصفة من خلال تطبيق شعارات الحرية والإنصاف.

مداخلات النواب



إلى تركيع شعبنا لشروط الاحتلال وفي مقدمتها

جلسة قانونية



وأكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإذاعة أثناء الكلمة الافتتاحية للجلسة أنها جاءت نتيجة عدم التزام الرئيس محمود عباس بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد وعرض الحكومة على المجلس لنيل الثقة منه، وأضاف: "تأتي هذه الجلسة استمراراً لجلسات المجلس

التشريعي وفقاً لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، للتأكيد على الدور الأساسي للسلطة التشريعية في نصرة أبناء شعبنا ومراقبة أداء السلطة التنفيذية".

وأشار بحر لأن رئاسة المجلس التشريعي لن تتخلى عن مسؤولياتها المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني ولن تتصل من واجباتها الوطنية في ظل التحديات الخطيرة التي تعصف بشعبنا وقضيتنا، منوهاً لأن جلسات التشريعي ستستمر حتى تحقيق المصالحة الفلسطينية التي يحاول البعض وضع العقبات أمامها.

وناشد بحر الدول العربية والإسلامية، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبرلمانات العربية، ومؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات الأممية التحرك العاجل من

أجل استنفاد قطاع غزة من أزماته الاقتصادية والإنسانية والعمل الفوري على وضع حد للحصار الجائر المفروض عليه منذ أكثر من ثماني سنوات.

مشدداً على أن الضغط قد بلغ آماداً غير مسبوقة، وأن الانفجار بات قاب قوسين أو أدنى ما لم يتحرك المجتمع الدولي لاستنفاد القطاع من هذه الكارثة الإنسانية الكبرى التي يمر بها جراء قسوة واشتداد الحصار.

تقرير اللجنة الاقتصادية



بإدوره استعرض رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان تقرير لجنته حول الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ملفاً لأنه مدعوم من جهات أجنبية وعربية وحتى فلسطينية، مستعرضاً آثار الحصار الذي طال مناحي الحياة كافة، مؤكداً أن الوكالات الدولية

وعلى رأسها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين لم تقم بالدور المطلوب منها بعد العدوان الأخير على القطاع، وشاركتها في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوفاق التي لم تقدم شيئاً يذكر لسكان غزة، وشدد عدوان في تقرير لجنته على أن حكومة الحمد لله تركت محطة كهرباء غزة بلا اهتمام ولم ترفع الضريبة عن السولار الصناعي المورد للمحطة، وألقت

الاعتراف بيهودية الدولة، والتخلي عن المقاومة والدفاع عن شعبنا وأنفسنا، والتخلي عن الأسرى والمصري، والمضي في الاتفاقيات المذلة التي لم تبدأ بأوسلو ولم تنتهي بالمفاوضات، التنازلات لا نهاية لها، ولن يرضى الاحتلال إلا إذا رآنا أموات".

وأكد الأسطل أن المسؤولية تقع علينا بضرورة تطويع مقاومتنا ودعمها بكل ما نستطيع لاجتثاث الاحتلال على اعتبار أنه أساس كل المشاكل.

ظلم الأعداء والأقرباء



من جهته أشار النائب سالم سلامة إلى أن شعبنا الفلسطيني وقع عليه ظلم من الأعداء والأقرباء لأنه رفض التنازل والخضوع، وقال: "الذي يحز في النفس أن يشارك بنو العروبة العدو الصهيوني في محاصرتنا".

ونوه سلامة إلى أن حكومة الوفاق امتداد لحكومات عباس

السابقة، وتستمر في محاربة غزة، من خلال رفضها الاعتراف بالموظفين، ورفض استلام المعابر، وسرقة أموال الأعمار، ومستلزمات وزارة الصحة، ومنع وصول الوقود لمحطة توليد الكهرباء.

عباس يكرس الأزمات



من ناحيته أكد النائب إسماعيل الأشقر أن سبب كل هذه الأزمات التي تصنع لغزة يتحمل مسئوليتها الاحتلال ويشاركه في هذه المسئولية التي ترتقي إلى جرائم حرب، محمود عباس وقيادات حركة فتح، مطالباً الفصائل بإعادة

النظر في التوافق الوطني على وجود عباس على رأس

الاجتماعية حول الحصار وآثاره وتداعياته الكارثية على قطاع غزة

س بدعوة التشريعي للانعتاد وعرض الحكومة عليه لنيل الثقة

اللجنة الاقتصادية: الحصار طال منحي الحياة كافة، والمؤسسات الدولية مقصرة، والسلطة متأخرة

الحصار وغيرها من الأمور التي تستخدم كلها من أجل كسر الإرادة لكي تبقى في حظيرة التنسيق الأمني الذي يصفه عباس بالمقدس". وأشار العبادسة إلى أن المخرج من الحالة الراهنة أن يقوم المجلس التشريعي وهو مجلس منتخب بشكل ديمقراطي، بالإعلان عن إلغاء اتفاقيات أوسلو، لنمضي مع أحرار شعبنا معاً وسوياً نحو بناء سلطة الشعب المقاوم، وعلى أهل غزة أن يتحملوا قدرهم؛ لأن المصالحة مع عباس شبه مستحيلة.

مصالحة مجتزأة



بدوره أكد النائب خليل الحية أن حكومة الوفاق الوطني التي أعطتها الفصائل الفلسطينية قوة الدفع للعمل، لم تقم بمسؤولياتها لسببين: الأول أن السيد محمود عباس وحركة فتح لم يعطوها القرار السياسي والتفويض المناسب لها لتعمل في غزة ومحافظات الضفة الغربية بمهنية وشفافية، والسبب الثاني أن الحكومة لم تقم بمهامها لضعف في قدراتها وعدم إرادة رئيسها.

وقال الحية: "المطلوب اليوم هو تطبيق المصالحة في كل بنودها رزمة واحدة، وعدم قصر المصالحة على الحكومة والموظفين والمعابر وغيرها". مطالباً الحكومة برفع الضرائب على الكهرباء، وعدم المماطلة والتعطيل في استلام المعابر، كما طالب أبو مازن بدعوة المجلس التشريعي للانعتاد بكافة نوابه، وكل الكتل والقوائم فيه، مؤكداً أن هذه الدعوة تم الاتفاق عليها في بنود المصالحة.

هيئة وطنية لغزة



من ناحيته اقترح النائب جمال نصار حلاً للخروج من الأزمة، وهو تشكيل هيئة وطنية تشرف على قطاع غزة لأن حكومة الوفاق لن تلتفت لأهل غزة حتى الآن، مما جعل قطاع غزة ينتقل من مصيبة إلى مصيبة أكبر، في ظل تعامي هذه الحكومة عن مشكلات القطاع وأزماته، وبالتالي علينا أن نبادر لإيجاد الحلول المناسبة بعيداً عن حكومة هي أبعد ما تكون عن هموم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

التشريعي الجسم الشرعي الوحيد



من جانبه قال النائب محمود الزهار: "عندما أوقفنا عمل المجلس التشريعي لم نتخلى عن الأمانة التي كلفنا بها شعبنا في الدفاع عنه، ولكننا أردنا أن نعطي اتفاق المصالحة فرصة لأن ينجح، لكنه للأسف لم ينجح، والمجلس التشريعي الفلسطيني هو الجسم الوحيد الشرعي، ونحن نؤدي مهامنا المطلوبة منا حسب القانون، ومن لا يريد الانضمام لجلسات المجلس هو غير الشرعي".

وأضاف: "حكومة الوفاق فاشلة وأعتقد أن المجلس التشريعي أرسل رسالة واضحة لهذه الحكومة بتصحيح مسارها أو أن تستقيل". وأردف الزهار قائلاً: "الشراع الفلسطيني لن يصوت في الانتخابات القادمة لمن يخون الشعب والقضية، وحركة فتح ستدفع ثمن هذا، وكذلك الفصائل التي وقفت معها ستدفع الثمن أيضاً".



الفلسطيني الصابر على الأزمات والحروب والمؤامرات، وقال: "عباس الآن ليس رئيساً للشعب الفلسطيني بل هو ينتحل صفة رئيس على اعتبار أن ولايته قد انتهت منذ زمن، مضيفاً يجب أن نتوقف تماماً وجوباً دستورياً وقانونياً ووطنياً عن القول بأن الحكومة الحالية هي حكومة توافق وطني، لأن التوافق الوطني مصطلح تحاربه هذه الحكومة عبر ممارساتها العنصرية الواضحة، فكيف لنا أن نسميها حكومة وفاق وطني بعد ذلك".

وتابع: "إن الأقلية في الضفة الغربية تسرق عمداً مهام التشريعي بالتمثيل خارج الوطن زوراً وبهتاناً، ويزعمون أنهم يعدون لموازنة حكومة غير شرعية، وهذه ممارسات كلها سلب ونهب وسرقة".

محاسبة السلطة التنفيذية



أما النائب يونس أبو دقة أشار إلى أنه يجب تحديد كل المشاركين في الحصار ابتداءً من الاحتلال الإسرائيلي، وليس انتهاءً بالطرف الفلسطيني المتمثل برئيس السلطة محمود عباس، الذي تسبب بعدة أزمات وكوارث لقطاع غزة، كان منها التسبب بسحب منحة الاتحاد الأوروبي لشركة الكهرباء، وهو ما زال مصرّاً على تركيع غزة، بمختلف الطرق والوسائل وبالتعاون مع أي طرف كان.

وقال: "نحن نواب الشعب المنتخبين بشكل ديمقراطي وحر ونزيه، ويجب علينا أن نبدأ بدورنا حسب اللوائح بمحاسبة أركان السلطة التنفيذية، وممارسة دورنا في الرقابة عليهم، مهما كلف الأمر من ثمن".

حماية وتعزيز المصالحة



من ناحيتها أكدت النائب هدى نعيم أنه مطلوب من الجميع التدخل لحماية وتعزيز المصالحة، وأولى الخطوات نحو ذلك هي تفعيل حكومة الوفاق العاملة في الضفة الغربية والمجمدة في غزة. ونوهت لضرورة تشكيل شبكة أمان لغزة عبر صندوق إحياء غزة، وبرامج تكافل تضمن حياة كريمة لأهل غزة، حتى يعود الواهمون إلى رشدهم، وإذا لم يعودوا لحضن شعبهم فإنه على جميع القوى الوطنية أن تتحمل مسؤولياتها في إدارة غزة، وتفعيل الانتفاضة والمقاومة في الضفة، حتى لا ننشغل كثيراً عن مشرونا الوطني كما قالت.

أوسلو والوجه البشع



من جهته أكد النائب يحيى العبادسة أن الحصار هو الوجه البشع لاتفاقيات أوسلو، وأن الشعب الفلسطيني عندما جرت الانتخابات في العام ٢٠٠٦م، اختار الانتهاء من حالة أوسلو، وأضاف: "الآن القضية الوطنية كلها عالقة، وهناك عملية تفكيكية للحالة الوطنية، ولذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتحدث عن

والغاز وغيرها. تقييم مسار التهنة



فيما ثمن النائب مشير المصري في مداخلة عقد جلسة التشريعي ومناقشة ملف الحصار، قائلاً: "كان الأولى بالنواب المستنكفين وخاصة من كتلة فتح البرلمانية العودة لمقاعدهم في المجلس التشريعي لتحمل مسؤولياتهم في هذه المرحلة الحرجة". مؤكداً على وجوب تحميل رئيس السلطة محمود عباس والاحتلال مسؤولية آلام شعبنا وعذاباته المتكررة، وعدم الشروع بالإعمار حتى هذه اللحظة، وسياسة ابتزاز غزة ومقاومتها، داعياً قوى المقاومة لإعادة تقييم مسار التهنة وضرورة تحمل الراعي المصري لمسؤولياته، نحو تثبيت اتفاق التهنة وتطبيق ما تم الاتفاق عليه ضمن الاتفاقات سابقاً.

النهج الأكثر حضارة



أما النائب صلاح البردويل فقد أكد أن الحصار على غزة هو نتيجة لالتقاء مصالح متعددة لأطراف عربية، وإسرائيلية، وفلسطينية، كل طرف له مصلحة معينة، مشيراً إلى أنه يجب مواجهة العدو الصهيوني بمزيد من المقاومة لانتزاع الحقوق.

منوهاً إلى أن حركة حماس انتهجت النهج الأكثر حضارة بالمصالحة مع حركة فتح، وركائز هذه المصالحة هي الشراكة في كل مناحي النظام الفلسطيني، المنظمة، السلطة، الحكومة، والتشريعي.

وأضاف: "الحصار ومنع الاعمار تتحمل مسؤوليته السلطة، وهي تمارس سياسة تأكيد الحصار، بدلاً أن تخفف من حالة الاحتقان تزيدها، رغبة منها في السيطرة على الأمن والمال والقرار السياسي، مفهوم المصالحة اليوم لدى السلطة هو الإحلال، وأن تحل محل كل الأطراف الفلسطينية في كافة الأماكن".

داعياً المجلس التشريعي بكل أعضائه إلى عزل الرئيس عباس من النظام السياسي الفلسطيني، لأنه أفسد الحياة بين أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الآن يفسدها بين أبناء حركة فتح نفسها.

عباس ينتحل صفة رئيس

بدوره وجه النائب مروان أبو راس التحية للشعب



قيادة السلطة لأن وجوده هو تكريس لكل الأزمات التي تمر بها غزة. وأضاف: "حكومة الوفاق فشلت فشلاً ذريعاً، وأصبحت جزءاً أصيلاً من تكريس الحصار، فكيف نسميها حكومة وفاق وهي من تنصلت من مهامها وقسمت الموظفين بين شرعي وغير شرعي، وهذه الحكومة انقلبت على ما تم التوافق عليه".

داعياً كل أعضاء المجلس التشريعي لتحمل مسؤولياتهم الوطنية والتشريعية بصفاتهم الممثلين الحقيقيين للشعب، ومطالباً الكل الوطني ونواب المجلس التشريعي بإعادة النظر في وجود حكومة ما يسمى التوافق والبحث عن بديل يتحمل معاناة شعبنا.

جرائم ضد الإنسانية



بدوره أكد النائب المستشار محمد فرج الغول أن جرائم الاحتلال وأعوانه في إجراءات الحصار لأكثر من سبع سنوات مستمرة وهي تصنف من الناحية القانونية على أنها جرائم ضد الإنسانية.

موضحاً أن كافة التقارير الحقوقية الصادرة عن المؤسسات الأممية والإقليمية أكدت على عدم مشروعية الحصار، واعتبرته عقوبة جماعية مخالفة لأحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، مؤكداً على أن الحصار يصف على أنه جريمة إبادة جماعية، وبمثابة اعتداء على كرامة الإنسان الفلسطيني، ويستهدف المدنيين، وهو جريمة يمارسها الاحتلال في ظل صمت المجتمع الدولي.

وأوصى الغول بتشكيل لجنة برلمانية قانونية لمتابعة ملف الحصار مع فريق قانوني مختص وتجهيز قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومواصلة التحقيق في ملفات الفساد الخاصة بالشركات الاحتكارية وخاصة شركة توليد الكهرباء الفلسطينية، وشركة جوال

النائب مبارك: السلطة تصر على الاعتقال السياسي وملاحقة الطلبة،

القضاء غير مستقل ويخضع للإملاءات، ولا معنى للمصالحة إذا استمرت الملاحقات الأمنية

الأجهزة الأمنية تؤدي دور وظيفي عبر التعاون الأمني مع الاحتلال، ولا تراعي القانون في تصرفاتها ولا تقيم وزناً للقضاء

نناشد المؤسسات الحقوقية أن تقوم بفضح ممارسات الأجهزة الأمنية، ورفع دعاوى قضائية لوقف انتهاكاتها

شيء يذكر لوقف هذه الاعتقالات، ومن هنا نحن نناشد هذه المؤسسات أن تقوم بدورها وتضخ هذه الممارسات، وأن ترفع دعاوى قضائية في كل المحافل لوقف هذه الانتهاكات، خصوصاً وأن موضوع التعذيب يُمارس الآن بشكل واضح ضد هؤلاء الشباب في أقبية التحقيق، ولدينا حالات كثيرة تعرضت للتعذيب والشبح والضرب في أماكن متعددة من الجسم، وكل هذا يعتبر مخالفات واضحة للقانون الفلسطيني.

ومنذ أسبوع هناك حالة هنا في رام الله، شاب أخذ بديلاً عن شقيقه المطلوب للأجهزة الأمنية، وليس عليه عندهم أي تهمة، ومكث عندهم يومين وقاموا بضربه على أذنه، وتضررت طبلة أذنه بشدة ولديه تقرير طبي بذلك، والحقيقة أن هذا أمر خطير جداً أن يتعرض أبناءنا للضرب في أقبية التحقيق ولا نستطيع أن نفعل لهم شيء، وهو أيضاً يتطلب وبشكل واضح من الأخوة الذين وقعوا اتفاق المصالحة ولم يراعوا للأسف فيه تفكيك ملف الحريات كمقدمة أو شرط لهذا الاتفاق، ولكننا في الضفة الغربية نتحمل عبئ ممارسات الأجهزة الأمنية لعدم تقييد الاتفاق بشرط وقف الملاحقات والانتهاكات، وهذا كان يجب أن يكون قبل أي شيء، لأنه لا معنى للمصالحة إذا استمرت الملاحقات الأمنية في الضفة.

هل هناك دور لنواب المجلس التشريعي نحو تفعيل هذه القضية إعلامياً أو جماهيرياً أو قانونياً؟

نحن كنواب في الضفة أيدينا مغلولة، وأنا على الصعيد الشخصي تم اعتقال ابني قبل يومين وهو عائد من الجامعة، نحن لا نستطيع القيام بشيء لأن المؤسسات الرسمية هنا لا تعطينا أي اهتمام، ولا تقيم لنا أي اعتبار أو وزن، بل على العكس يحاولوا أن يؤذونا في أبنائنا أو محيطنا العائلي أو الاجتماعي، وأنا أؤكد أنها مسألة انتقامية كلها وليس لديهم أي حق قانوني باعتقال أي شخص لم يرتكب جنحة أو جريمة جنائية.

هؤلاء يتحركوا بدافعين، دافع الالتزام بالتعاون الأمني مع الاحتلال الذي يسموه مقدساً، والدافع الثاني حقد ذاتي يريدون أن يفرغوه في هؤلاء الشباب لأنهم يمثلوا تيار نجح في الانتخابات ويستحق أن يكون في صدارة الشعب الفلسطيني، فتم الانقلاب عليه، ويريدون أن يعاقبوا أبناء هذا التيار بالإذلال والحصار الاجتماعي، وتخويف الناس من مجرد الحديث معهم، حتى إذا ما صارت انتخابات جديدة أصبح هؤلاء الشباب معزولين وليس لديهم القدرة على التحرك، هذا الهدف الواضح والأساسي. نحن في وضع ليس لنا إلا الله تعالى، نحاول تقديم الخدمة لمن يحتاجها قدر المستطاع، وفي هذا الموضوع نحن نحاول الخدمة عن طريق الإعلام، وعن طريق التضامن والزيارات، وسنحاول بالطرق القانونية أن نعمل من أجل وقف التعذيب الذي يمارس بحق أبناءنا في سجون السلطة، ونسأل الله تعالى أن يجعل هؤلاء الشباب فرجاً قريباً ومخرجاً، وليس بأيدينا أي حلول للطلبة ولا غيرهم من فئات المجتمع المظلومة.



الضفة الغربية على صفيح ساخن بل ملتهب بامتنياز، والملاحقة الأمنية على أشدها ضد أبناء الحركة الإسلامية، وطلبة الجامعات أصبحت حياتهم الدراسية والاجتماعية مهددة بفعل أجهزة الأمن التي تلاحقهم صباح مساء، واعتصام الطلبة المطالبين بإنهاء ظاهرة الاعتقال السياسي والملاحقة الأمنية دخل شهره الثاني دون أن يجد أي حل، وقضاء مسيس، وغير مستقل، ويخضع للإملاءات السياسية، ومنظمات حقوقية لا تتجاوز دور التوثيق، ومؤسسات مجتمعية غارقة في مشكلاتها ولا تقوى على تقديم أي خدمة للمواطن الغلوب على أمره، البرلمان هاتفت النائب عن محافظة رام الله أحمد مبارك ووضعت هموم المواطن في الضفة بين يده وأعدت الحوار التالي:

معناها إثارة النعرات الطائفية أنا مش فاهمها..؟"، قال له: "لا ما تحمل هم هاي التهمة بتقدمها عشان نرضي القضية". فالمسألة مسألة انتقام وحقد دفين على هؤلاء الشباب المجاهدين المرابطين، ويقصد من ملاحقتهم كسر

معنوياتهم ونفسياتهم واهانتهم واهانة أهلهم، وهذا هو الواقع الأليم الذي يعانيه المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية، بالإضافة إلى كون هذه الأجهزة تؤدي دور وظيفي عبر التعاون الأمني مع الاحتلال، الذي يعارضه كل أبناء الشعب الفلسطيني ليخرج علينا بعد ذلك من يقول بأن التنسيق الأمني مقدس ولا يمكن التراجع عنه، بينما المقدسات الدينية والعقائدية يتم التجاوز عنها والتفريط بها بكل سهولة.

أين دور إدارة الجامعة في انصاف الطلبة أو متابعة قضيتهم على الأقل؟

جامعة القدس قدمت شيء وإن كان هذا الشيء قليل وهو تشكيل لجنة من إدارة الجامعة لمتابعة قضايا الطلاب الذين يتعرضون للملاحقات، والحقيقة أن هذه اللجنة لم يتمخض عنها أي نتائج إيجابية حتى الآن، ومن هنا نطالب إدارة الجامعة واللجنة المشكلية لبذل مزيد من الجهود لإنهاء هذا الملف الذي أصبح يشكل همماً عاماً في الضفة، أما جامعة بيرزيت للأسف لم تفعل شيء، باستثناء السماح مؤخراً بتقديم ماوى للطلاب بسبب الظروف والأحوال الجوية التي سادت البلاد وكادت أن تؤدي بالطلاب وهم في العراء، ولم تقدم للأسف أي أمر آخر، ونحن نقول لإدارة الجامعة بأن هؤلاء الطلبة إنما هم أبناء الجامعة وأبناء الشعب الفلسطيني ولا بد من مساعدتهم والوقوف معهم، فكل جامعات الدنيا تعمل من أجل طلابها حتى وإن كانوا أجانب،

دخل اعتصام طلبة الكتلة الإسلامية في جامعتي بيرزيت والقدس شهره الثاني، إلى أين وصلت الأمور، وهل هناك بوادر حل لهذه القضية؟

السلطة غير معنية بحل موضوع اعتصام الطلاب، وهي مستمرة بالملاحقة الأمنية لهم، بل هي معنية باستمرار تلك الملاحقة وتصرّ عليها، ولذلك لم تستجب لكل الوساطات والشخصيات التي تدخلت لإنقاذ الموقف، ولم تقدم أي مبادرة حتى الآن لضك الاعتصام، وبالتالي لا حلول تلوح في الأفق حتى هذه اللحظة، بينما الطلاب مصرّين على الاعتصام حتى يتم وقف ملاحقتهم واعتقالهم والزج بهم في السجون، وبالتالي إرباكهم في حياتهم اليومية والاجتماعية والعائلية وفي دراستهم التي تعطلت من قبل الاحتلال عن طريق السجن المتكرر، وبواسطة السلطة التي تكمل هذا الدور في تعطيل دراستهم عن طريق الملاحقة والاعتقال، ومؤخراً عن طريق تهمة طلبةهم وعدم الانصياع لمطالبهم، ونحن بدورنا نؤكد بأن الاعتصام حق كفله القانون ويجب التعاطي مع الاعتصام وتلبية مطالب المعتصمين طالما أنها لا تخالف القانون ولا الأعراف المجتمعية، ودعني هنا أعرب عن تضامني الكامل وتأييدي التام لمطالب المعتصمين من أبنائي الطلبة.

كفل القانون حق العمل النقابي، والأجهزة الأمنية تلاحق الطلبة لمنعهم من هذا الحق بشكل يخالف القانون، هل يمكن اللجوء للقضاء عن طريق رفع دعوى قضائية ضد الأجهزة الأمنية؟

هذه الأجهزة لا تراعي أي ناحية قانونية في تصرفاتها وإجراءاتها ولا تقيم وزن للقضاء، والقضاء بدوره للأسف الشديد غير مستقل ويخضع للإملاءات، هؤلاء الطلاب يلاحقون على أنشطة نقابية، وعندما تعجز الأجهزة الأمنية عن توجيه تهم إليهم في هذا المجال، تقوم بتوجيه لهم تهمة مضحكة، وهي تهمة إثارة النعرات الطائفية، وتقدمها للقضاء، وعندما سُئل أحد المحققين من قبل شاب يخضع للتحقيق: "أنتا ما حققت معي على أمور طائفية، فسر لي شو

النائب الزهار: أبو مازن لا يريد أي شرعية للتشريعي وهو من أصرّ على عدم عرض الحكومة لنيل الثقة

نحن لا نستطيع أن نتماشى مع سياسة أبو مازن خاصة بعد أن اتضح أن الحكومة لم تقم بتنفيذ أي بند من البنود التي تم التوافق عليها

البرلمان التقت النائب الدكتور محمود الزهار وحوارته فيما يخص تقصير حكومة الوفاق تجاه غزة، وحول العلاقة مع مصر وبعض الأمور والقضايا التي تخص الشأن العام وأعدت الحوار التالي:

التشريعي استأنف جلساته على الرغم من أن اتفاق المصالحة الأخير لم يأتي على آليات تفعيله، ما تعليقكم على ذلك، وهل ستستمر هذه الجلسات؟

بدايةً الاتفاق الأخير هو ليس اتفاق منفصل عن الاتفاق الأساس الذي تم التوافق عليه بين كل الفصائل في القاهرة عام ٢٠١١م، وكان الحديث يدور عن الخطوة الأولى وهي تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وبتفاصيل مكتوب، فإذا قلت أنه لا يوجد في الاتفاق آليات تتعلق بكيفية عمل المجلس التشريعي وإعادة تفعيله فهذا كلام يحتاج إلى مراجعة، وبالتالي الناس تنظر لآخر لقاء وتنظنه اتفاقية منفصلة، وأنا أؤكد أن التفاصيل ذكرت في الاتفاقات السابقة وتم التوقيع عليها من كل الفصائل.

وفيما يتعلق تحديداً بعمل المجلس التشريعي كان المفروض أن يتم دعوته للانعقاد ليمارس دوره، وليمنح الثقة للحكومة بعد تشكيلها بشهر واحد الأمر الذي لم يتم حتى اللحظة، والسبب في ذلك أن أبو مازن لا يريد أن يعطي التشريعي أي دور، ولا يريد له الشرعية، وبناءً على ذلك أصرّ على تأجيل انعقاده، والحقيقة أننا لا نستطيع أن نتماشى مع سياسة أبو مازن خاصة بعد أن اتضح أن الحكومة لم تقم بتنفيذ أي بند من البنود التي تم التوافق عليها ولم تنفذ أي شيء، وفي هذا الإطار جاء استئناف التشريعي لعمله وعقد الجلسة الأخيرة، ونحن سنستمر على ذلك لنوفى بالعقد الذي بيننا وبين شعبنا.

إذا استمرت سياسة تهميش وتعطيل التشريعي هل تنون مناقشة حجب ثقة عن

الرئيس أو الحكومة في المرحلة المقبلة؟

أصلاً كل الفصائل الآن بما فيها كتل وجهات وشخصيات من فتح لا ترى في الرئيس قيادة ولا شرعية، وبموجب القانون الأساسي الرئيس مدة ولايته القانونية هي ٤ سنوات فقط وبعدها يصبح فاقد للشرعية، وتنتقل صلاحيات الرئاسة لرئاسة المجلس التشريعي، حتى يتم انتخاب رئيس جديد، أما التشريعي يبق مستمر إلى أن يأتي مجلس تشريعي جديد، وذلك بنص المادة ٤٧ مكرر من القانون، وهذا ما حدث مع المجلس السابق.

أما بالنسبة لاستمرار عمل الحكومة وعدم حجب الثقة عنها فهذا مرتبط بالتوافق الوطني، فلو جاءت لحظة معينة يقول فيها أحد الأطراف وخصوصاً حماس، أن الحكومة لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه، فمن الممكن حينها أن يتم بلورة رأي وطني معين تجاه الحكومة.

الحكومة الحالية لم تقم بواجباتها تجاه القطاع وأزماته، كيف تنظرون لهذه الحكومة خاصة وان عمرها قد انتهى؟

أولاً موضوع عمر الحكومة وتحديد به ٦ شهور هذا غير صحيح، والحقيقة هي أنه من المفترض أن تقوم الحكومة بعمل انتخابات خلال ٦ أشهر، تكون الشهور الثلاثة الأولى منها لوضع الترتيبات والأمور الإدارية، والثلاثة الباقية لإجراء الانتخابات الرئاسية، والتشريعية، والمجلس الوطني بشكل متزامن في نفس الوقت، غير أن الحكومة لم تفعل من ذلك شيء.

ماذا بخصوص الأعمار؟ هل من آليات لإرغام الحكومة على القيام بدورها؟

الشارع الفلسطيني يدين آلية الأعمار، والمستوى الدولي يدينها أيضاً، وللعلم فإن "سري" لم يطلب في الآلية التي وضعها المراقبة بواسطة الكاميرات، بينما السلطة هي التي طلبت ذلك بهدف إرضاء الكيان، ونحن سنعطيهم الفرصة لنرى ماذا سيقول الشارع فيهم، والمجتمع الدولي يرى أن السلطة هي المعطلة للأعمار، وقد نشرت تصريحات واضحة بهذا الخصوص.

الحكومة مقصرة أيضاً بتطبيق بنود اتفاق المصالحة، ووضع الترتيبات الإدارية بين غزة والضفة، وتوحيد الأجهزة والوزارات والهيئات الحكومية، وصرف الرواتب، وإجراء الانتخابات، نحن ندرس الخيارات

لإرغام الحكومة على القيام بواجباتها.

ماذا بالنسبة لتنكر الحكومة لحقوق الموظفين؟

هناك بند في اتفاق المصالحة ينص على أن تقوم حكومة الوفاق الوطني بالتزاماتها تجاه الجمهور، والجمهور بالنسبة للحكومة قسمين، الأول الجمهور المتلقي للخدمة، والثاني الموظفين، وبالتالي من واجبات الحكومة تقديم الرواتب للموظفين، وتحسين الخدمات المقدمة لعموم الجماهير، لكن الحكومة تخلت عما تم الاتفاق عليه، وهي مقصرة في كل واجباتها.

تقصير الحكومة في تأدية مهامها تجاه قطاع غزة. هل هو نابع من رئيسها أم رئيس السلطة أو حركة فتح؟ وما موقفكم من الحكومة؟

شبه التام، باستثناء لقاء رسمي فقط واحد حدث يوم ٢٥-٩-٢٠١٤م، لكننا نتواصل معهم فقط في قضايا إنسانية أحياناً. أما بالنسبة لمعبر رفح نحن نقول وبكل وضوح أن المسئول عن إغلاقه هو أبو مازن.

أشار البعض لأنكم بصدد عقد تحالف مع دحلان هل تؤكدون ذلك؟ وما طبيعة هذا التحالف إن وجد حقاً؟

المصالحة المجتمعية مهمة وهي ليست بين حماس وفتح، بقدر ما هي بين عائلات من حماس وأخرى من فتح، وللعلم فإن معظم من قاتل أو قتل في أحداث الانقسام كانوا من أتباع دحلان، بالتالي المصالحة يجب أن تجري بين تلك العائلات، وذلك بموجب

نعيش في عزلة من قبل الأنظمة وليس الشعوب وذلك بسبب الجغرافية السياسية من حولنا التي لا تشجع فكر حماس ولا برنامج المقاومة

بنود اتفاق ٢٠١١، وهو ما نسعى إليه فهل يجوز لنا أن نطلق على هذا الأمر تحالف بين حماس ودحلان؟ والحقيقة أن دحلان سعى مع بعض الجهات لانجاز مشروع إسكان للأسرى، ونحن يجب أن نعطي الفرصة للجميع طالما أن هناك مصالح مجتمعية فهل هذا يعتبر تحالف مع دحلان؟ أو اتفاق سياسي؟

هل حماس في عزلة، المحللين يقولون أنها تعيش أسوء مرحلتها، ما رأيكم؟

حماس تعيش طول عمرها في عزلة من قبل الأنظمة وليس الشعوب وذلك بسبب الجغرافية السياسية من حولنا التي لا تشجع فكر حماس ولا برنامج المقاومة، ومن هنا تأتي القيمة الكبرى لما حقته حماس من إنجازات على اعتبار أن هذه الانجازات تمت في ظل ظروف الحصار ومحاولات الأنظمة لعزل حماس.

إسرائيل نفذت عمليات اغتيال في سوريا لعناصر من حزب الله. كيف تعقبون على ذلك؟

هذه جريمة وهذا دور العدو الإسرائيلي الذي نشأ كيانه للقيام بهذا الدور، ونحن هنا نستذكر العدوان على مصر عام ٥٦ لصالح بريطانيا وفرنسا بعد تأميم قناة السويس، ثم ضرب العراق لمنعه من بناء مفاعل نووي، وضرب مصر في عهد عبد الناصر ٦٧ وهكذا، بالإضافة لدور العدو في محاولات إضعاف المقاومة في غزة، لذلك فهي دولة وظيفية لصالح المشروع الصهيوني المسيحي، والحقيقة أن الضربة المذكورة لقيادات من حزب الله هي جريمة تكراء بكل المقاييس.

أين وصلت المفاوضات غير المباشر مع الاحتلال؟

الموضوع الأساسي في المفاوضات غير المباشرة مع الاحتلال هو تبادل الأسرى، وهذا أمر لا يمكن الحديث فيه في ظل تنكر العدو لما تم الاتفاق عليه في صفقة وفاء الأحرار، أما الأمر الثاني فهو القضايا الإنسانية وهو دور يجب أن تقوم به الحكومة وليس نحن.

المشكلة تكمن في رئيس الحكومة السيد رامي الحمد الله يعتبر نفسه موظفاً لدى أبو مازن وليس رئيساً لحكومة توافقت عليها الفصائل الفلسطينية، وبالنسبة لموقفنا من الحكومة نحن ملتزمون بما تم الاتفاق عليه سواء في القاهرة أو في غزة، ومن ناحية أخرى نحن ملتزمون بالعقد الاجتماعي بيننا وبين المواطن الذي منحنا الثقة، وسنصبر على الحكومة حتى نرى تلك اللحظة التي إما ينحسروا فيها وهذا ما نتمناه، أو يفشلوا تماماً وحينها سيكون لنا ولجميع الفصائل موقف منهم.

اليوم لا نستطيع أن نقول أن حركة فتح موحدة، فهي في الحقيقة ثلاث جهات، جهتين في رام الله أحدها مع أبو مازن، والأخرى ضده، وكذلك في غزة جهة معه وجهة ضده وهي مع دحلان بقوة، وبالتالي من يتحمل مسئولية تقصير الحكومة هو أبو مازن، الذي أضاف لقائمة جرائمه السوداء جريمة حبس الرواتب مخالفاً بذلك كل قوانين الكون وناموس البشرية منذ ادم، وذلك عبر نظريته العبقرية القاضية بمنح الراتب للمستنكفين ومنعه ممن هو على رأس عمله ويخدم وطنه.

في أي اتجاه تسير العلاقة مع مصر، نحو الإنفراج أم مزيد من التأزم، وماذا بخصوص معبر رفح؟

مبارك كان ضد حركة حماس لكنه لم يناصبها العداء المباشر، وكان يضايق علينا، وذات مرة أغلق المعبر لمدة عام ومنع الحج، وكان ينتظر القضاء على حماس في عدوان عام ٢٠٠٨م، وبعد صمود حماس بدأت مرحلة الاحتواء السياسي ودعونا لمفاوضات نتج عنها اتفاق عام ٢٠١١ ثم تحسنت العلاقات نسبياً.

في عهد الرئيس مرسي كانت العلاقة أفضل وفتحت المعابر، وزارنا رئيس وزراء مصر هشام قنديل أثناء عدوان ٢٠١٢، أما في عهد الرئيس الحالي فنحن نعيش حالة من الإغلاق

المشكلة أن الحمد الله يعتبر نفسه موظفاً لدى أبو مازن وليس رئيساً لحكومة توافقت عليها الفصائل الفلسطينية



ماجد أحمد أبو مراد

آفاق

الرأي والتعبير.. حرية لا إباحية

ليست هذه هي المرة الأولى التي تُقدم فيها شخصيات وجهات ومؤسسات في القارة العجوز أوروبا، على انتهاك مفاهيم حرية الرأي والتعبير، فقد تطاولوا غير مرة على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، عبر الرسوم المسيئة وما يسمونها أعمال فنية أخرى، لا يمكن للمرء أن يأخذها أو يفهمها على المحمل الحسن، فهي لا تفسر لها سوى الإساءة لعقيدة الإسلام وأهله ونبهه.

لقد تمادي القسوم في أوروبا وغيرها من الدول التي تكن الكراهية وتحمل الحقد على المسلمين والإسلام العظيم في مفهوم الحرية، حتى باتت شبه مطلقة وغرقوا في إباحية الرأي والتعبير والتفكير بشكل مسيء لكل الأعراف والمفاهيم، فقد تناسوا أن الحرية الشخصية تنتهي حدودها عند حرية الآخرين، بمعنى لا حرية في قول أو فعل إذا كانت تلك الحرية تؤدي الآخرين في مشاعرهم أو معتقداتهم أو حتى أفكارهم، لا اعتقد أن المراد من الرسوم المسيئة هو الإساءة فقط، ولا يمكن لي أن أتخيل ذلك، بل الأمر أبعد من هذا بكثير، إنهم يريدون تسفيه أفكارنا ومعتقداتنا وأخلاقتنا، كأننا لسنا أمة صاحبة تاريخ مشرق، ولنا معتقداتنا الفكرية الصائبة، وكأننا لم نصدر العلم والتاريخ والحضارة يوماً ليس لأوروبا فقط بل لكل أنحاء البسيطة.

لقد فرطناو تساهلنا نحن كمسلمين في ديننا، فكان على غيرنا أسهل، وإلا بما يُفسر تهافت الزعماء والرؤساء والملوك وغيرهم مما ينتمون للإسلام ويحكمون بلاد المسلمين، على عاصمة الظلال والإباحية باريس، للتضامن معها في «محتناتها» الأخيرة، والمشاركة في مسيرة النفاق العالمية احتجاجاً على مقتل بعض المستهزئين بنبينا عليه الصلاة والسلام.

نحن هنا لا نبرر أعمال العنف ولا ندعو إليه، لكننا ضد الاعتذار لفرنسا أو غيرها من الدول عن شيء لم نقم نحن بفعله، لقد فهم العالم كله أن لسان حال الزعماء العرب الذين شاركوا بالمسيرة المذكورة على أنه اعتذار لفرنسا على ما حدث.

في حين أن فرنسا وغيرها من دول أوروبا لم تبادر بفعل شيء جرم مقتل قرابة ٣٥٠ ألف شخص في الأزمة السورية حتى الآن في أشنع انتهاك للحرية الشخصية والقانون، بل لم يفكر أوروبي واحد بالتضامن معهم، بينما اثني عشر شخصاً هم أحق بالتضامن ربما لأنهم فرنسيين وأصحاب بشرة شقراء؟، بينما نحن غير ذلك.

والأدهى والأمر أن فرنسا «المبجلة» كانت قد قتلت مليون ونصف المليون جزائري خلال احتلالها للجزائر الشقيقة ولم تعتذر للعرب عن ذلك، بينما نحن سارعنا للمشاركة في مسيرة النفاق رغم مشاركة نتيائهم فيها وهو كبير الإرهابيين بلا منازع الذي قتل ما قتل من الأطفال والنساء والشيوخ في فلسطين.

الأجدر بنا كمسلمين سواء مؤسسات أو شخصيات اعتبارية ورمزية ومفكرين، وحتى أنظمة وحكومات، أن نقدم للدول الكبرى والقوى العالمية تعريفاً منطقياً للإرهاب، وبذات الوقت ندافع عن ديننا على اعتبار أنه دين الحضارة والتسامح والخير، وعلينا أن نوضح للدنيا كلها أن الإسلام ليس إرهاباً، بل أعداءنا هم الإرهابيون باحتلالهم لأرضنا وقتلهم لأطفالنا، وأوروبا عموماً وفرنسا على وجه الخصوص هي الحاضنة الكبرى للإرهاب لتشجيعها الإباحية الفكرية والتجرف على الاستهزاء بالآديان والقيم والمعتقدات، بحجة حرية الرأي والتعبير التي يجب ألا تكون إباحية مطلقة، بل حرية تحترم الآديان والأخلاق والأنبياء جميعاً.

نواب الضفة وأبناءهم بين مطرقة الاحتلال وسندان السلطة



الاعتداءات والانطلاق نحو محاربة فساد تلك الأجهزة من خلال فضح ممارساتها غير القانونية واللجوء للقضاء بغية إيقاف تغولها على المواطنين وممتلكاتهم دون وجه حق، معبراً عن استهجانهم لانتهاك حقوق الرأي والتعبير بشكل فاضح في أراضي الضفة الغربية دون أن يحرك أحد ساكناً، مشيراً لاعتصام طلبة الجامعات ومنها بيرزيت والمطالبة بإنهاء سياسة الاعتقال السياسي بحق الطلبة من أبناء الكتل الطلابية الإسلامية.

وأشار مبارك لأن المعتقلين في سجون السلطة في الضفة وأجهزة أمنها يواجهون سياسة التعذيب الممنهج من شبح، وضرب، واهانة بالغة، الأمر الذي ترفضه أخلاقيات الشعب الفلسطيني، مطالباً بسلسلة من الاحتجاجات الشعبية والفصائلية بشكل علني ومستمر، لإيقاف تلك الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية، التي ترتكب بحق ثلة مؤمنة وشريفة من أبناء شعبنا.

يذكر أن العديد من النواب كانوا قد حذروا سابقاً من انفجار الأوضاع في الضفة جراء السياسة القمعية للأجهزة الأمنية، ونتيجة لتغول السلطة التنفيذية على غيرها من السلطات، وعلى المواطنين في الضفة.

لتصبح أماكنهم في داخل التشريعي خاوية تماماً كما هي مكاتبهم، التي تعاجل قوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة لملاحقة من يتردد عليها. ولم يتمكن نواب الضفة من المشاركة في الجلسة التي عقدها المجلس مؤخراً لمناقشة تداعيات الحصار على غزة، من خلال تقنية (الفيديو كنفرنس) وذلك بسبب ملاحقة الاحتلال لهم، واستخدامه المشاركة في هذه الجلسات كذريعة ومسوغ للزج بهم في السجون، وإصدار الأحكام الإدارية بحقهم.

وبالاتصال مع النائب أحمد مبارك أفاد بأن أجهزة أمن السلطة تكبل أيديهم، ولا تسمح لهم بالعمل البرلماني، كما أنها لا تسمح لهم بالمشاركة في جلسات التشريعي التي يعقدها الإخوة الزملاء في غزة، مشيراً لأن الأجهزة الأمنية قد اعتقلت نجله قبل أيام قلائل دون أن يتمكن من فعل شيء، له ولا لغيره من الشباب الذين يتم اعتقالهم بين الفينة والأخرى والزج بهم في سجون المخابرات أو الوقائي، منوهاً لأن بعضهم لا يعرف ذوه مكان احتجازه إلا بعد الإفراج عنه.

مطالباً المؤسسات الحقوقية بتجاوز دور توثيق

أفرجت مؤخراً سلطات الاحتلال في الضفة الغربية عن عدة نواب من بينهم عمر عبد الرزاق، إبراهيم أبو سالم، وفضل حمدان، تاركين خلفهم في سجون الاحتلال (١٧) نائباً من نواب المجلس التشريعي، على رأسهم رئيس المجلس د. عزيز دويك، في حين ما زالت سلطات الاحتلال تطارد النائب المسن أحمد الحاج على، من محافظة نابلس منذ شهور في محاولات متكررة لاعتقاله، على الرغم من أنه قارب على الثمانين عاماً.

ومنذ أحداث الانقسام في صيف ٢٠٠٧م وحتى الآن، ونواب الضفة يحاولون انتزاع دورهم التشريعي والرقابي دون جدوى، بل إنهم لا يستطيعون دخول المجلس التشريعي ابتداءً، كما حدث مع رئيس المجلس الدكتور عزيز دويك لدى الإفراج عنه من سجون الاحتلال قبل سنوات، حيث حاول دخول المجلس وعقد مؤتمر صحفي بداخله وكانت له الأجهزة الأمنية بالمرصاد، مما دعا لعقد مؤتمره خارج المجلس أي في الطريق العام. وحال بقية النواب لا يختلف كثيراً عن حال رئيسه، إذ أنهم أيضاً حاولوا مراراً دخول المجلس إلا أنهم منعدوا من ذلك بإغلاق أبواب المجلس في وجوههم،



د. بحر لدى تفقده مخيمات طلائع التحرير بمدينة غزة